

وهذا الاتهام - كما سترى حين تتعرض لمختلف الروايات التى أوردها ابن اسحاق - لم يكن بغير أساس . واذا كان صحيحا أن من يتحولون من دين الى دين ليسوا بالضرورة محل شبهة ، فان من واجب المؤرخ أن يتحرى ما يجىء على لسانهم تحرياً دقيقاً . وحقيقة تحولهم الى الدين الجديد وحدها تعنى أنهم - ان كان ايمانهم بالدين الجديد صادقا - كانوا لا يقرون موقف أبناء ملتهم الأول ولا سياستهم ولا عملهم . أما اذا كانوا قد أجبروا على اعتناق الدين الجديد اجباراً فقد كان من حسن السياسة أن يتبرعوا مما صدر عنهم من أعمال .

ومهما يكن من أمر فان منحاهم فى تذكر ونقل أحداث ماضيهم أو ماضى أسلافهم الذين كان لهم دور مباشر فى النزاعات التى قامت بينهم وبين اخوتهم فى الدين الجديد يعقد بصورة غير مقصودة - وأحيانا عن قصد - مهمة التحقق من صحة الوقائع . على أن للمرء مع ذلك أن يتساءل بهذه المناسبة عما اذا كان مالك بن أنس محقا فى اتهامه فان هذا الاتهام يشى بتحامل عصر لاحق على من دخلوا الاسلام من اليهود . فما الذى يجعل هؤلاء المسلمين أقل جدارة بالثقة من أبناء من اعتنقوا الاسلام من كفار العرب . أيتورع أبناء مشركى مكة الذين قاتلوا الرسول ﷺ ثم اعتنقوا الاسلام عن تشويه دور آبائهم كما فعل أبناء من أسلم من اليهود اذا كان فى هذا التشويه ما يسهل قبولهم فى رحاب الدين الجديد ؟ ورأينا أن رواياتهم يجب أن تمحص بالدقة نفسها التى تمحص بها روايات من أسلم من اليهود .

هذا ويقول « هوروفتس » بصدده المنهج الذى نهجه ابن اسحاق فى رواية أحداث المدينة :

« الاسناد هنا هو القاعدة . ورواة ابن اسحاق هم أساتذته الذين تلقى عليهم العلم فى المدينة وفى مقدمتهم الزهرى وعاصم بن عمر وعبد الله بن أبى بكر . وهو يدين